اقتصاد

نصف راتب للموظفين الفلسطينيين

رام الله ـ **العربي الجديد**

أعلنت وزارة المالية الفلسطينية، أمس الأحد، صرف 50 بالمائة من رواتب الموظفين العموميين عن شهر مارس/آذار الماضي، وذلك اعتبارا من غد الثلاثاء، بسبب استمرار حكومة الاحتلال الإسرائيلي في احتجاز أموال المقاصة (عائدات الضرائب) التي تجبيها إسرائيل نيابة عن السلطة الفلسطينية. وقالت وزارة المالية الفلسطينية في بيان لها: «نظرا لعدم تحويل إسرائيل أموال مقاصة شهر إبريل/نيسان الماضي، لغاية الآن، فإن الوزارة وفي ظل الإمكانيات المالية المتوفرة، ستقوم بصرف رواتب الموظفين عن شهر مارس/آذار الماضي، يوم الثلاثاء الموافق 2024/5/14 بنسبة 50% وبحد أدناه 2000 شيكل». وأكدت وزارة المالية الفلسطينية أن بقية المستحقات القائمة حتى تاريخه هي ذمة لصالح الموظفين، وسيتم صرفها عندما تسمح الإمكانيات المالية بذلك. وكانت الحكومة الفلسطينية أكدت في بيان لها، أول من أمس، أن وزارة المالية أكملت، منذ أيام، احتساب صرف رواتب الموظفين، وجرى تحضير جميع الأموال المتاحة لصرف أعلى نسبة ممكنة من الراتب، لكن احتجاز إسرائيل حوالة مقاصة شهر إبريل/نيسان حتى اللحظة أعاق عملية الصرف.

وأكدت الحكومة الفلسطينية أن وزارة المالية جاهزة لصرف رواتب الموظفين فور وصول أموال المقاصة. وأوضحت الحكومة أن وزارة المالية عملت على احتساب رواتب الموظفين عن شهر مارس/آذار الماضي، بمعادلة جديدة تراعي صرف راتب كامل لمن رواتبهم 3000 شيكل (الدولار يساوي تقريباً 3,7 شيكل) فأقل، ويشكلون حوالي 40% من الموظفين، وسيحصل 11% من الموظفين على راتب 90-99%، وسيحصل 16% من الموظفين على راتب تتراوح نسبته ما بين 80-89%، فيما سيحصل 15% من الموظفين على راتب 70-79%، وأخيرا سيحصل 19% من الموظفين على نسبة 60-69% من الراتب، مع التأكيد على أن هذه النسب تراعي صرف الحد الأقصى للراتب للموظفين الأقل دخلاً.

وحذرت الحكومة الفلسطينية من خطورة استمرار إسرائيل في احتجاز أموال المقاصة، وما يسببه ذلك من عجز لدى الحكومة عن الوفاء بالتزاماتها في صرف رواتب الموظفين ومخصصات القطاعات المختلفة، من صحة وتعليم ورعاية اجتماعية وإغاثية. وشددت الحكومة الفلسطينية على أن الأزمة المالية التي تمر بها السلطة الفلسطينية هي أزمة سياسية بالدرجة الأولى، وهدفها معاقبة الشعب الفلسطيني والضغط على القيادة لوقف دفع رواتب أبناء الشعب الفلسطيني من الأطباء والمعلمين ومختلف فئات الموظفين في قطاع غزة، إلى جانب عائلات الأسرى والشهداء ومخصصات المستشفيات من الأدوية والمستلزمات الطبية الأخرى، ومخصصات العائلات محدودة الدخل. وأشارت الحكومة الفلسطينية إلى أنه منذ أكتوبر/تشرين الأول الماضي، بدأت إسرائيل باقتطاع مخصصات السلطة الفلسطينية لقطاع غزة من أموال المقاصة، وقد بلغت الأموال المقتَطَعَة والمحتَجَزة في النرويج وحدها حوالي 423 مليون دولار حتى نهاية إبريل الماضي. وأوضحت الحكومة أن المقاصة فقدت حوالي 60% من قيمتها المعتادة، ومع ذلك تَرفض حكومة الاحتلال تحويل ما تبقى من أموال المقاصة بعد الاقتطاعات، ليصل مجموع أموالنا المحتجزة لديها إلى أكثر من 6 مليارات شيكل.

(فرانس برس)

هيونداي تتفوق على فولكسفاغن

تفوقت مجموعة «هيونداي موتور» الكورية الجنوبية على مجموعة «فولكسفاغن» الألمانية، لتحتل المرتبة الثانية بعد مجموعة «تويوتا» اليابانية من حيث الأرباح في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى مارس/آذار، وفقاً لبيانات الأرباح الصادرة عن الشركة الكورية، أمس الأحد. وفي الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري، سجلت «هيونداي موتور» أرباحاً صافية بقيمة 6,98 تريليونات وون (5,08 مليارات دولار)، وفق ما نقلت وكالة يونهاب للأنباء، بينما حققت فولكسفاغن 4,9 مليارات دولار وفق نتائج أعمال الشركة التي جرى الإعلان عنها نهاية إبريل/نيسان، فيما تصدرت «تويوتا» اليابانية أرباح شركات السيارات عالمياً بقيمة 7,2 مليارات دولار. وساعد ضعف الوون الكوري مقابل الدولار والمبيعات القوية للطرازات الفاخرة في الولايات المتحدة والأسواق الرئيسية الأخرى على زيادة إيرادات «هيونداي».

أخبار مختصرة

العراق ملتزم باتفاق خفض الإنتاج

نقلت وكالة الأنباء العراقية عن وزير النفط، حيّان عبد الغني، أمس الاحد، تأكيده التزام العراق باتفاق خفض الإنتاج الطوعي لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحرصه على التعاون مع الدول الأعضاء في ما يتعلق بجهود تحقيق المزيد من الاستقرار في أسواق النفط العالمية. جاءت تعليقات الوزير في أعقاب إشارته، السبت الماضي، إلى أنّ العراق أجرى ما يكفي من التخفيضات الطوعية، ولن يوافق على أيّ تخفيضات إضافية تقترحها مجموعة المنتجين «أوبك+» الأوسع في اجتماعها في أوائل يونيو/ حزيران المقبل. ونقلت الوكالة عن الوزير قوله: «الوزارة حريصة على تعاون الدول الأعضاء والعمل على تحقيق المزيد من الاستقرار في السوق النفطية العالمية من خلال الاتفاق على برامج الخفض الطوعي».

تراجع البورصة السعودية

أغلق المؤشر الرئيسي للبورصة السعودية، امس، منخفضاً 67,36 نقطة ليقفل عند مستوى 12217,05 نقطة، وبتداولات بلغت قيمتها 5,3 مليارات ريال (1,4 مليار دولار). وبلغت كمية الاسهم المتداولة، وفق وكالة الانباء السعودية، 231 مليون سهم، سجلت فيها أسهم 78 شركة ارتفاعاً في قيمتها، فيما أغلقت أسهم 147 شركة على تراجع.

إجراءات أسترالية للحد من التضخم

قال وزير الخزانة الاسترالي جيم تشالمرز، في مقابلة تلفزيونية مع هيئة الإذاعة الاسترالية بُثت، امس الاحد، إنه يتوقع ان تساعد الموازنة الفيدرالية الجديدة التي ستعلن خلال الاسبوع الحالي على تخفيف التضخم المرتفع في البلاد، في ظل معاناة العديد من الاستراليين جراء ضغوط تكلفة المعيشة الآخذة في الصعود.

ويتوقع الاقتصاديون في البنك المركزي الاسترالي ان يرتفع معدل التضخم إلى 3,8% بحلول يونيو/ حزيران ويظل عند هذا المستوى حتى نهاية العام، بينما سجل في الربع الاول من العام 3,6%.

بعد صفقة رأس الحكمة... الدور على أيّ رأس؟

مصطفى عبد السلام

بات المصريون يطرحون هذه الأيام ثلاثة أسئلة تتعلق كلها بأصول الدولة والمال العام ومصير صفقات بيع ضخمة، والأهم ما الذي سيعود عليهم وعلى الدولة واقتصادها ومركزها المالي والاستثماري من كل تلك الصفقات المتلاحقة والثمينة؟

السؤال الأول هو أنه بعد بيع منطقة رأس الحكمة للإمارات، ما الدور على أيّ «رأس» في مصر، رأس جميلة الساحرة بشرم الشيخ، أم رأس البر، أم رأس محمد، أم رأس غارب، أم منطقة رأس شيطان التي تقع بين مدينتي نويبع وطابا بجنوب سيناء، أم رأس حدربة، وهي آخر قرية مصرية على الحدود السودانية، وفيها أكبر منفذ بري على الحدود الجنوبية لمصر. من سيشتري الرأس القادم ويفوز بصفقة الاستحواذ على أجمل المناطق السياحية في الدولة مقابل إسقاط المشتري جزءاً من ديونه المستحقة على الدولة المصرية؟

السؤال الثاني، إذا كانت الإمارات قد فازت بصفقة رأس الحكمة مقابل سداد 35 مليار دولار، والسعودية في طريقها إلى الفوز برأس جميلة، كما تردد مواقع مصرية وسعودية هذه الأيام، فماذا عن حصة الكويت، وهي الدولة الخليجية الثالثة التي منحت الحكومة المصرية مليارات الدولارات في الفترة التي أعقبت شهر يوليو 2013، وماذا عن باقي ودائع دول الخليج ومنها قطر وسلطنة عمان؟

السؤال الثالث، وهو الأهم من وجهة نظري: هل ستواصل الحكومة المصرية سياسة بيع أصول الدولة لدول الخليج الثرية كلما تعرضت لأزمة مالية واقتصادية، أو رغبت في إسقاط جزء من الديون المستحقة على الدولة والبالغ إجمالها ما يزيد على 168 مليار دولار بنهاية العام الماضي 2023؟ منها ما يقرب من 31 مليار دولار مستحقة لدول الخليج؟

في فبراير/ شباط فازت الإمارات بصفقة شراء رأس الحكمة مقابل 35 مليار دولار، وهذه الأيام، زادت الأخبار والتقارير التي تتحدث عن رغبة السعودية في التنازل عن ودائعها لدى البنك المركزي المصري والبالغة 10,3 مليارات دولار، مقابل إتمام صفقة رأس جميلة، والاستحواذ على عدد من الشركات، منها سيرا المتخصصة في قطاع الخدمات التعليمية.

ولا نعرف موقف الكويت، الدولة الثالثة من حيث قيمة الودائع الخليجية لدى البنك المركزي المصري، وما إذا كانت تتفاوض بالفعل للاستحواذ على رأس ثمين وشراء أصل غالٍ في مصر، وفي وقت لاحق قد تنضم إلى مفاوضات الاستحواذ على أصول مصرية دول خليجية أخرى، منها قطر.

السؤال: ما الذي سيعود مباشرة على المواطن من تلك الصفقات؟ أم أن الحصيلة ستوجَّه لسداد ديون مستحقة على الدولة لا يعرف المواطن عنها شيئاً إلا وقت السداد؟

الحرائق تهدد إنتاج القمح السوري

عين تاب ـ **محمد أمين**
القامشلي ـ **مدين عليان**

أتت حرائق واسعة في محافظات سورية عدة على مساحات مزروعة بالقمح، وهو ما يتكرر كل عام، في ظل غياب إجراءات الحماية التي تحول دون وقوع هذه الحرائق، أو على الأقل تخفف من نتائجها، والتي عادة ما تكون كارثية على الفلاحين. وخلال الأيام القليلة الفائتة، اندلعت الحرائق في محصول القمح شمال شرقي سورية، أو ما بات يعرف بـ «شرق الفرات» في مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية والجيش الوطني المعارض على حد سواء، وسط اتهامات متبادلة بين الطرفين بالتعمد في إشعال الحرائق. وكانت لجنة الطوارئ في الإدارة الذاتية في شمال شرق سورية قد أعلنت، الأسبوع الفائت، تجهيز 1091 عنصراً لحماية الموسم الزراعي خلال فترة الحصاد في محافظة الحسكة. وذكرت الإدارة أنه جرى توزيع هؤلاء العناصر على جميع مدن وبلدات الحسكة وفقاً لنظام مناوبات على مدار 24 ساعة، لاتخاذ الإجراءات اللازمة منعاً لحدوث الحرائق، مشيرة إلى أن 41 من نقاط الإطفاء أيضاً مجهزة ومزودة بسيارات الإطفاء وصهاريج المياه. ولم تعلن الإدارة الذاتية شمال شرقي سورية، التي تضع يدها على القسم الأكبر من إنتاج القمح، السعر الذي ستشتري به من الفلاحين، غير أن مصادر أكدت أنه سيكون أعلى من سعر النظام البالغ 5500 ليرة سورية للكيلوغرام الواحد (نحو 0,30 دولار)، بزيادة طفيفة عن أسعار الموسم الماضي.

ولم تقتصر الحرائق في سورية على الشمال الشرقي من البلاد، بل وصلت إلى الجنوب، في محافظتي السويداء ودرعا. وذكرت شبكات إخبارية محلية أن فوج إطفاء في محافظة السويداء أخمد، الجمعة، سبعة حرائق، أكبرها حريق في قرية ذيبين جنوبي المحافظة، طاول 50 دونماً من محصول الشعير، وآخر في قرية الثعلة طاول أرضاً مزروعة بالقمح. وفي درعا، التهمت النيران مساحات واسعة من المحاصيل الزراعية بريفها الشرقي، ما دفع الفلاحين للتعجيل في حصاد محاصيلهم خوفاً من اندلاع مزيد من الحرائق. وحسب مصادر محلية، شهدت الأراضي الزراعية على الطريق الواصل بين بلدتي الجيزة وغصم في الريف الشرقي لدرعا، الجمعة، حريقاً التهم نحو 150 دونماً من القمح. ومن المتوقع أن يصل إنتاج سورية من القمح في المناطق كافة إلى نحو مليون و200 ألف طن في الموسم الحالي. وكانت سورية قبل عام 2011 تنتج أكثر من 4 ملايين طن من القمح.

متفرقات اقتصادية

هدر القمح يزيد خسائر مزارعي المغرب

الرباط ـ **مصطفى قماس**

لن يأتي محصول الحبوب في مستوى توقعات مزارعي المغرب خلال هذا الموسم. فقد انصرف البعض عن رعاية حقولهم بسبب قلة الأمطار، بينما يخشى آخرون ضياع جزء من المحصول القليل في فترتي الحصاد والتخزين، ما قد يحرمهم من إيرادات مهمة ستغطي بالكاد التكاليف التي تحملوها. ويوصي خبراء مغاربة بالحرص على عدم ضياع القمح في فترتي الحصاد والتخزين، خاصة في سياق ترقب محصول ضعيف جراء الجفاف الذي ضرب المملكة للعام الخامس على التوالي. ورغم التساقطات المطرية التي عرفها المغرب في الفترة الأخيرة، إلا أنه لن يكون لها تأثير على محصول الحبوب، خاصة القمح، الذي ينتظر أن يأتي ضعيفاً بسبب الجفاف، حيث إن الإنتاج سيكون مرضياً نسبياً في بعض المناطق فقط. ولم يشجع ضعف التساقطات المطرية منذ بداية الموسم الفلاحي على الإقبال على زراعة الحبوب، حيث لم تتعد المساحة المزروعة 2,5 مليون هكتار، مقابل 3,7 ملايين هكتار في الموسم الماضي. ويرتقب أن يأتي المحصول ضعيفاً في المناطق المعروفة تاريخياً بإنتاج القمح، مثل الشاوية ودكالة والرحامنة، التي شهدت تساقطات مطرية جد ضعيفة، لم تسعف النمو الطبيعي للقمح.

وتشير آخر التوقعات التي وفرها بنك المغرب إلى أن محصول الحبوب لن يتعدى 25 مليون قنطار، مقابل 55,1 مليون قنطار في العام الماضي، حيث ينتظر أن يكون ذلك المحصول من بين الأضعف منذ ستين عاماً. ويؤكد نائب رئيس جمعية مكثري البذور محمد الإبراهيمي أنه رغم ضعف المحصول، إلا أن جزءاً منه يضيع وقت الحصاد بسبب عدم العناية كفاية بتلك العملية. ويوضح الإبراهيمي في تصريح لـ«العربي الجديد» أن حوالي 15 في المائة من القمح يضيع بسبب السرعة التي تحصل بها عملية الحصاد.

ويشدد على أن ذلك يحرم المزارعين بخاصة الصغار والمتوسطين من محصول مهم، قد يستعملونه لضمان قوتهم اليومي أو لبيعه من أجل تغطية تكاليف الإنتاج التي كانت مرتفعة في هذا الموسم. ويشدد الخبراء على ضرورة تفادي ضياع القمح اللين، الذي يمثل حوالي 80 في المائة من استهلاك الحبوب في المغرب، خاصة في مرحلة التخزين، حيث إن ذلك يؤدي إلى فقدان جزء من العرض في السوق، ويرفع حجم الاستيراد الذي يبقى مرتفعاً في المغرب حتى في السنوات السمان. وتوصلت نتائج دراسة حول ضياع القمح اللين إلى أن المغرب يعاني من فقدانه على مستويات مختلفة، حيث يحدث ذلك بشكل رئيسي أثناء التخزين التقليدي بنسبة تتراوح بين 10 و15 في المائة. ومن شأن تفادي ضياع القمح اللين عند التخزين أن يساعد على تجنب تكثيف الاستيراد أكثر، بما لذلك من تأثير على الميزان التجاري، علماً أن مشتريات المملكة بلغت 1,96 مليون طن في مارس/ آذار الماضي، مقابل 1,38 مليون طن في الفترة نفسها من العام الماضي.

غير أن بيانات المكتب التابع لوزارة الاقتصاد والمالية، الصادرة في نهاية الأسبوع الماضي، تؤكد أنه رغم ارتفاع الكميات المشتراة، إلا أن الفاتورة لم تسجل ارتفاعات كبيرة، بل انتقلت من 510 ملايين دولار إلى 560 مليون دولار.

مزارع يتفقد حقل حبوب جافا في 7 فبراير 2024 (فاضل سنا/فرانس برس)

عُمان والهند نحو شراكة تجارية شاملة

تُعدّ سلطنة عمان ثالث أكبر شريك تجاري للهند بين دول مجلس التعاون الخليجي

مسقط ـ **كريم رمضان**

تخض سلطنة عُمان دولاً بعينها بتوقيع اتفاقية للتجارة الحرة، في ضوء تقدير حكومة السلطنة للفائدة التجارية التي ستجنيها من توقيع كهذا. وبرزت الهند أخيراً على رأس قائمة الدول المستهدفة بهذا التوجه العماني، في ظل أنباء عن اقتراب توقيع البلدين لاتفاقية شراكة شاملة. وعُمان ثالث أكبر شريك تجاري للهند بين دول مجلس التعاون الخليجي، وبلغت التجارة بينهما 12,38 مليار دولار في الفترة 2022-2023، وفقاً لبيانات وزارة التجارة الهندية. واصبح السلطان هيثم بن طارق، أول حاكم عُماني يزور الهند منذ اكثر من عقدين في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، وبعد تلك الزيارة خصصت عُمان لنيودلهي منطقة حصرية في ميناء الدقم الاستراتيجي ليضائعها التجارية. وفي هذا الإطار، وصلت مسقط ونيودلهي إلى توافق بشأن أغلب القضايا في اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة. ويُعتبَر السوق العماني ذا أهمية خاصة للهند، نظراً لموقعها في المنطقة، إذ تقع عمان إلى جانب مضيق هرمز، وهو أهمّ معبر للنفط الخام في آسيا، ولديها خامس اكبر عدد من الهنود العاملين في الخارج، بحسب المصادر، التي اشارت إلى أن نيودلهي تريد خفض الرسوم الجمركية على الصادرات إلى عُمان، خصوصاً الأرزّ والأدوية ومنتجات النفط والصلب. كذلك تتفاوض لتسهيل وصول المهنيين الهنود إلى السلطنة.

في المقابل، تريد حكومة سلطنة عُمان وصولاً أفضل لسلعها إلى السوق الهندية، ولا سيما المنتجات البترولية والأسمدة ومنتجات الحديد والصلب. ومن هذا المنطلق، بدأ الجانبان المحادثات حول الاتفاقية التجارية قبل 5 أشهر. وفي هذا السياق، يشير الخبير الاقتصادي العُماني، خلفان الطوقي، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إلى أن اتفاقية التجارة الحرة مع الهند مفيدة لعُمان التي ستستفيد من دخول بعض منتجاتها إلى السوق الهندية، مشيراً إلى أنّ المنتجات العمانية تضاف إلى أسعارها بالسوق الهندية قيمة ضريبة كبيرة جداً تصل إلى 60%. ومن شأن إبرام اتفاقية للتجارة الحرة بين البلدين أن يعزّز، ليس تصدير المنتجات العمانية إلى الهند فقط، بل أيضاً تصدير المنتجات العمانية والهندية إلى دول أخرى عبر الاستفادة من مزايا الاتفاقية عبر إعادة الإنتاج في البلد الآخر، بما يعني أن تتحول عمان إلى محطة تصدير إلى الهند، وأن تتحول الهند إلى محطة تصدير إلى عُمان، بحسب الطوقي، مشيراً إلى أنّ ذلك يعني فتح أسواق جديدة لمنتجات كلا البلدين.

السلطنة ثالث اكبر شريك تجاري للهند بين بلدان الخليج العربية

ويشير الخبير الاقتصادي العُماني إلى أنّ اتجاه السلطنة إلى اتفاقية التجارة الحرة مع الهند يأتي في سياق خليجي لفتح أسواق جديدة وإبرام اتفاقيات للتجارة الحرة مع دول الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وتركيا وإيران والصين. ويرى الطوقي أن موقع سلطنة عُمان الجغرافي وقربها من الحدود الهندية البحرية يفتحان لها مجالاً فريداً للتصدير، إنْ تصدير منتجاتها المحلية، أو تشغيل موانئها والتحول إلى محطة تصدير عالمية إلى الهند، وهو ما ينسجم مع تحوّل عُمان إلى محطة مهمة لوجستياً بانتقال 9 شركات لوجستية لتكون مقراتها الإقليمية في السلطنة، و«هو ما سيُعلن قريباً بشكل رسمي»، حسب قوله.

تحقيق

يكافح آلاف المودعين في صمت للحصول على أموالهم من البنوك اليمنية في العاصمة صنعاء من دون جدوى، ليقرروا أخيراً الاحتكام إلى القضاء، حيث استقبلت المحاكم المتخصصة الكثير من الدعاوى التي رفعها أصحاب مدخرات على البنوك، حسب جمعية البنوك اليمنية. وتأتي الأزمة في ظل تحايل سلطات جماعة أنصار الله (الحوثيون) للسطو على ودائع عملاء البنوك والمقدرة بمبلغ 2,5 تريليون ريال (نحو 4,5 مليارات دولار، حسب سعر الصرف في صنعاء)

الحوثيون يتحايلون للسطو على أموال المودعين

تاكه قيمة العملة يفاقم معيشة اليمنيين (صالح الحبيجي/فرانس برس)

عدن ـ **فاروق الكمالي**

تتحايل سلطات جماعة أنصار الله (الحوثيون) للسطو على ودائع عملاء البنوك اليمنية، والمقدرة بمبلغ 2,5 تريليون ريال (نحو 4,5 مليارات دولار، حسب سعر الصرف في صنعاء)، وهي الأموال المجمدة والمحتجزة قسراً منذ عام 2016 لدى البنك المركزي الخاضع للجماعة، بدواع كثيرة منها الحرب، وأزمة السيولة النقدية، والانقسام المصرفي.

باتت هذه الأموال في مهب الريح، وفق أصحاب مدخرات منذ إصدار جماعة الحوثيين قانوناً للمعاملات الربوية، قضى باعتبار ودائع العملاء المجمدة، مؤجلة السداد والاستحقاق بقوة القانون حتى صدور الاستراتيجية الوطنية لسداد الدين، ونص القانون على تحريم أهم العمليات المصرفية الإسلامية (المرابحة، والبيع بالتقسيط)، تشبه أزمة الودائع في اليمن تلك التي جرت في لبنان، مع اختلاف الأسباب، وفيما برزت أزمة الودائع اللبنانية من خلال حوادث سطو مسلح واعتداءات على البنوك، فإن آلاف المودعين في اليمن يكافحون في صمت للحصول على أموالهم دون جدوى، وقرروا أخيراً الاحتكام إلى القضاء، حيث استقبلت المحاكم المتخصصة آلاف الدعاوى من مودعين ضد البنوك، حسب جمعية البنوك اليمنية.

أزمة الودائع المجمدة

تعدّ أزمة الودائع المجمدة من أوجه الانقسام المصرفي والمالي في البلاد الذي بدأ في منتصف سبتمبر/ أيلول 2016، عندما قررت الحكومة المدعومة من المجتمع الدولي نقل مركز عمليات البنك المركزي اليمني إلى مدينة عدن، فيما احتفظ الحوثيون بفرع البنك المركزي في صنعاء، وقد تسبب هذا الانقسام في تفاقم معاناة السكان وأزمات متعددة، منها أزمة السيولة النقدية، وتفاوت سعر الصرف بين مناطق السيطرة المختلفة.

لكن خبراء اقتصاد يؤكدون أن جذور أزمة الودائع ترجع إلى السياسات المالية والنقدية للحكومة والبنك المركزي منذ فترة ما قبل الحرب، التي شجعت البنوك على استثمار ودائع العملاء في شراء أذون الخزانة والسندات الحكومية والصكوك، ما تسبب في تفاقم حجم الدين العام المحلي إلى مستويات قياسية. وقال الخبير الاقتصادي ورجل الأعمال اليمني، عبد السلام الأثوري، لـ«العربي الجديد»: «جذور الأزمة تعود إلى سياسات البنك المركزي منذ عقود، حيث شجعت البنوك على الاستثمار السهل في السندات والأذون، وكانت النتائج كارثية منذ مطلع عام 2015، عندما وصل البنك المركزي إلى مرحلة العجز عن الوفاء بالتزاماته وسداد الأموال المستثمرة لديه في صورة أذون خزانة أو ودائع إلزامية للبنوك».

وتحدث الأثوري عن قرارين ساهما في تعميق أزمة الودائع، الأول يتعلق بقرار الحوثيين الاحتفاظ بفرع البنك المركزي في صنعاء، وتحويله إلى بنك مركزي خاص بهم، بعد قرار الحكومة نقل عمليات البنك المركزي إلى عدن، وبالتالي قيام البنك الموالي للحوثيين بإصدار تعليمات للبنوك بتجميد جميع الأرصدة في الحسابات الجارية لجميع المتعاملين مع البنوك، قبل قرار نقل البنك، واعتبارها أرصده دفترية غير قابلة للصرف. والقرار الثاني، حسب الأثوري، يتعلق بإصدار الحوثيين، مطلع عام 2024، قانوناً يتعلق بمنع المعاملات الربوية، أدى إلى فقدان عشرات الآلاف من المودعين لدى هذه البنوك مصدر دخل شهري أو سنوي كانوا يعتمدون عليه من عائدات ودائعهم تلك». وتعد أزمة الودائع بمثابة مأساة لكثيرين. أحدهم عبد الإله شمسان (لديه ثلاثة أطفال) الذي يشعر بالعجز وهو يرى المدخرات التي خبأها للمستقبل تتبخر. يقول شمسان لـ«العربي الجديد»: «كانت هذه المدخرات ثمرة عمل شاق وكفاح على مدى تسع سنوات من الاغتراب في السعودية، وكان هدفي الاستفادة من عائدات مبلغ الوديعة في توفير مصاريف الأسرة شهرياً، ولاحقاً كسرت الوديعة لبناء منزل صغير بعد أن اشتريت الأرض». يتابع أن حياته توقفت مع ممارسة الروتين نفسه كل يوم، وهو التردد على البنك من أجل استرداد مبلغ الوديعة، ومع كل يوم يمر كانت آماله تتلاشى وهو يكتشف استحالة الحصول على أمواله. وبالنسبة للمودعين بالعملة المحلية فإن خسارتهم مضاعفة، إلى جانب احتجاز أموالهم، فإن الودائع بالريال خسرت قيمتها بفعل الانخفاض المتسارع في قيمة العملة الوطنية أمام الدولار والعملات الأجنبية.

شح السيولة

يبلغ حجم الودائع المحتجزة لمواطنين من عملاء البنوك 2,5 تريليون ريال (نحو 4,5 مليارات دولار)، وفقاً لتقرير عن التطورات المالية الصادر عن وزارة المالية الموالية للحوثيين، وحصلت «العربي الجديد» على نسخة منه، ولا يتضمن الرقم الودائع الخاصة بالمؤسسات والشركات الحكومية.

وتعليقاً على الأزمة المتصاعدة، يرى أستاذ الاقتصاد في جامعة عدن، يوسف سعيد، أن أزمة الودائع ترتبط بأزمة سيولة خانقة ليست وليدة اليوم، بل تمتد إلى عام 2015، في أعقاب انقلاب جماعة الحوثيين، وسيطرتهم على مؤسسات الدولة، ومن ثم تدميرها لصالح اقتصاد طفيلي موالٍ. يقول سعيد لـ«العربي الجديد»: «السبب في أزمة الودائع هو أن البنوك التجارية، استثمرت ودائع الناس في أذون الخزانة، ثم اصطدمت بقرار الحوثيين احتجاز الودائع، ومن ثم عجزت عن استردادها، أو الحصول على فوائدها، كما أن تلك البنوك لديها احتياطي قانوني إلزامي، وهو مودع أيضاً لدى مركزي صنعاء، وبالتالي لم يعد لدى تلك البنوك مجتمعة سوى 10% من إجمالي المبالغ المودعة في البنك المركزي (أذون + احتياطي + صكوك إسلامية)». يوضح سعيد أن قرار الحوثيين الامتناع عن إعادة أموال البنوك أو فوائدها، أصاب البنوك التجارية في مقتل، وأدى إلى أزمة سيولة خانقة، مما أفقدها ثقة المودعين الذين تقدموا فرادى ومجتمعين بشكاوى ضد البنوك إلى المحاكم، لحرمانهم من أموالهم، وسعياً منهم لاستردادها».

وتقف البنوك عاجزة أمام قرارات وسياسات الحوثيين التي زعزعت الثقة في القطاع المصرفي، وعطلت البنوك عن القيام بالعمليات المصرفية، وتراجع دورها لصالح شركات الصرافة التي انتقلت إلى ممارسة مهام البنوك، وفتحت حسابات جارية وحسابات ودائع، واستقطبت عدداً كبيراً من المودعين، خصوصاً من القطاع التجاري.

آلاف الدعوى أمام المحاكم

من جانبها تحاول جمعية البنوك في صنعاء رفع صوتها للمطالبة بإعادة أموال البنوك، حسب رسالة وجهتها لسلطات الحوثيين بإلزام مركزي صنعاء بإعادة ودائع البنوك المجمدة منذ 2016، وشجعت الجمعية المودعين على اللجوء إلى القضاء.

وقد استقبلت المحاكم المتخصصة الآفاً من دعاوى المودعين ضد البنوك، لكنّ المحاكم الموالية لسلطة الحوثيين تجاهلت هذه الدعاوى، قبل أن يصدر القضاء الموالي للحوثيين حكماً يؤيد فيه قرار البنك المركزي بتجميد الودائع ما قبل عام 2016، فيما لجأت سلطات الجباية الحوثية لاستخدام دعاوى المودعين ورقة ابتزاز ضد البنوك. وفيما تتعرض البنوك لضغوط من قبل المودعين الذين يطالبون بسداد أموالهم، تتعرض أيضاً لضغوط أخرى من جهات الجباية التابعة للحوثيين (ضرائب، زكاة، تأمينات، ضمان الودائع) التي تطلب سداد مستحقاتها نقداً، وترفض الاعتراف بأزمة السيولة النقدية. وتمكنت «العربي الجديد» من الحصول على معلومات حول سياسات الضغط التي تمارسها سلطات الحوثيين على البنوك، وأساليب الاحتيال التي تتبعها بغرض مصادرة أموال المودعين والمقدرة بنحو 2,5 تريليون ريال. ويقول مسؤول في بنك اليمن الدولي لـ«العربي الجديد» إن سياسات الحوثيين تسببت في نتائج كارثية على القطاع المصرفي، وعلى الاقتصاد بشكل عام، وتهدد بتوقف كلي للبنوك عن القيام بمهامها. ويعد «اليمن الدولي» من أكبر البنوك التجارية في اليمن، وقد نجح في استقطاب آلاف المودعين. يتابع المسؤول الذي طلب عدم ذكر اسمه لمخاوف أمنية: «البنك يمتلك أكبر رصيد للودائع لدى بنك مركزي صنعاء بقيمة 700 مليار ريال، تمثل أموال المودعين من المواطنين والتجار، ونتعرض للضغط والابتزاز من سلطات الحوثيين، بهدف الحصول على تنازل عن المبلغ». ويشير إلى أنّ الحوثيين قدموا عروضاً بشأن معالجة أزمة الودائع، الأول يتعلق بصرف الودائع بالريال اليمني على دفعات، وبسعر صرف 1220 ريالاً للدولار، وهو سعر الصرف في مناطق الحكومة الشرعية، فيما يفرض الحوثيون سعراً أقل للصرف في مناطقهم عند نحو 530 ريالاً للدولار.

من جهتها، اتخذت جماعة الحوثيين سياسات الفصل الاقتصادي مع مناطق الحكومة، من خلال قرار بمنع دخول العملة المطبوعة من النقود الجديدة التي أصدرتها الحكومة إلى مناطق سيطرتها وفرضت حلولاً أمنية، وحددت سعر الصرف عند 530 ريالاً للدولار، مع توقف الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة، وعدم دفع رواتب الموظفين في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وفي حين يبلغ إجمالي قيمة الودائع بسعر الصرف المعتمد في مناطق الحوثيين نحو 4,5 مليارات دولار تنخفض هذه القيمة إلى 1,19 مليار دولار بسعر الصرف المعتمد في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً. ويدير الحوثيون بنكاً مركزياً لا يتمتع بالاعتراف الدولي، لكنهم يمتلكون عناصر قوة، تتمثل في وجود المقرات الرئيسية للبنوك في صنعاء الخاضعة لسيطرتهم، وفي استحواذ البنك المركزي الموالي لهم على كتلة نقدية كبيرة، تمثل الودائع والاحتياطي النقدي للبنوك.

يبلغ حجم الودائع المحتجزة نحو 4,5 مليارات دولار

عودة مشروطة إلى عدن

وقال مسؤول في بنك تجاري لـ«العربي الجديد»: «لا يمانع الحوثيون في موافقة البنوك على نقل مقراتها إلى عدن، لكن بشرط أن تتنازل عن مبالغ الودائع لدى البنك المركزي في صنعاء، وأن يتولى البنك المركزي في عدن سداد مبالغ الودائع وفوائدها للبنوك. وكانت البنوك قد طرحت مقترحاً، في فبراير/ شباط الماضي، لمعالجة أزمة الودائع، لكن جماعة الحوثيين رفضت التعامل مع المقترح، وأكدت استمرار ظروف القوة القاهرة التي أفرزت قرار تأجيل سداد مبالغ الودائع.

وتقدم مدير الإدارة القانونية لدى بنك اليمن والخليج (بنك خاص)، عبد الله المتوكل، خلال ورشة عمل عقدت في صنعاء، بمقترح لمعالجة مشكلة الودائع المجمدة، يتمثل في قيام سلطات الحوثيين بمنح البنوك أراضي استثمارية عامة، بقيمة تساوي قيمة الودائع المجمدة لدى البنك المركزي، ومن ثم تتولى البنوك استثمار هذه الأراضي، وتنفذ مشاريع عليها، ومن ثم توزع أرباحها على المودعين، أو تبيع الأراضي وتوزع قيمة البيع على المودعين، أو تمنح أراضي للمودعين كل بحسب مبلغ وديعته. واتهم البنك المركزي المعترف به دولياً، مطلع مايو/ أيار الجاري، جماعة الحوثيين بالاستحواذ على جزء كبير من المبالغ النقدية للبنوك، وذكر في تقرير اطلعت عليه «العربي الجديد» أن سلطات الحوثيين استغلت وجود أغلب المراكز الرئيسية للبنوك في صنعاء، وقامت بإجبارها على سحب السيولة النقدية المتوفرة في خزائن فروعها، ونقلها إلى مراكزها الرئيسية، ثم توريدها لحسابات المليشيات، واستخدامها أحد مصادر دعم مجهودها الحربي، دون اكتراث لتأثير ذلك في نشاط البنوك، وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وفقدان ثقة العملاء بالقطاع المصرفي.

موظفة في مقر البنك المركزي بالعاصمة صنعاء في 23 يونيو 2021 (محمد حويس/ فرانس برس)

تفكيك شبكات فساد الاراضي

اكد رئيس الهيئة العامة للاراضي والمساحة والتخطيط العمراني في اليمن، انيس بن عوض باحارثة، عزم الهيئة وبدعم من مجلس القيادة الرئاسي والحكومة الشرعية، حماية اراضي الدولة والحد من البناء العشوائي، واعداد المخططات بما يكفل الاستخدام الامثل للاراضي و تنظيم وظائفها، بما يحقق اهداف التخطيط للتنمية الحضرية. وشدد باحارثة، لدى ترؤسه في العاصمة المؤقتة عدن، اول من امس، اجتماعا لقيادة فرع الهيئة العامة للاراضي في محافظة ابين، على ان تفكيك شبكات فساد الاراضي التي تعمل على الاستحواذ على اراضي الدولة بدون وجه حق، خيار لا رجعة عنه، لتحقيق الاستقرار الامني والاجتماعي و تشجيع الاستثمار.

مؤشرات الأسواق

قطر

أغلقت بورصة قطر تعاملات أمس الأحد باللون الأخضر، بدعم نمو 5 قطاعات في مقدمتها العقارات. ارتفع المؤشر العام هامشياً بنسبة 0,11%، رابحاً 10,92 نقاط عن مستوى الخميس الماضي. ودعم أداء الجلسة نمو 5 قطاعات يتقدمها العقارات بـ 0,64%، بينما تراجع قطاعا النقل والبضائع والخدمات الاستهلاكية بـ1,16% و0,18 على التوالي. وبشأن التداولات فقد تراجعت السيولة إلى 368 مليونا و97 ألف ريال، مقابل نحو 615 مليون ريال في جلسة الخميس الماضي، وانخفضت أحجام التداول وتم تنفيذ 10,96 آلاف صفقة. ومن بين 52 سهماً نشطاً، تقدم سهم «الرعاية» الارتفاعات بـ9,98%، بينما جاء «ميزة» على رأس التراجعات بـ4,33%. وجاء سهم «الطبية» في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 13,95 مليون سهم، بعد إصدارها بياناً خاطبت به إدارة بورصة قطر بشأن زيادة الطلب على السهم، وتصدر السيولة سهم «ودام» بقيمة 31,6 مليون ريال.

الكويت

تباينت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت عند إغلاق تعاملات أمس، وسط ارتفاع 9 قطاعات؛ وبالتزامن مع قرار أمير الكويت بحل مجلس الأمة ووقف بعض مواد الدستور. ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 1,68%، و«العام» بنحو 1,39%، بينما تراجع «الرئيسي» بـ0,03%. واستقر «الرئيسي 50» عند مستوى الخميس الماضي. يأتي ذلك بالتزامن مع قرار أمير الكويت مشعل الأحمد الجابر الصباح، بحل مجلس الأمة، ووقف العمل ببعض مواد الدستور لمدة لا تزيد على أربع سنوات. سجلت بورصة الكويت تداولات بقيمة 102 مليون و8 آلاف دينار، وزعت على 360 مليون و80 ألف سهم، بتنفيذ 15,96 ألف صفقة. وبالنسبة للأسهم، فقد ارتفع سعر 67 سهماً على رأسها «المتيازات» بـ9,73%، بينما تراجع سعر 50 سهماً في مقدمتها «بيان» بواقع 12,73%. واستقر سعر 11 سهماً.

عُمان

أنهى المؤشر العام لسوق مسقط تعاملات أمس، مرتفعاً 0,18 بالمائة بمكاسب 21 نقطة، مقارنة بمستوياته في جلسة الخميس الماضي. ودعم المؤشر أمس ارتفاع قطاعي الخدمات والصناعة. ليرتفع الأول 0,14 بالمائة مع صدارة سهم أريدو للرابحين بنسبة 2,03 بالمائة، وارتفع سيمكورب صلالة 1,94 بالمائة. وارتفع كذلك مؤشر قطاع الصناعة 0,03 بالمائة مدفوعاً بارتفاع الخليجية للفطر بنسبة 1,81 بالمائة. وارتفع ريسوت للأسمنت بنسبة 1,69 بالمائة. وعلى الجانب الآخر، تراجع مؤشر القطاع المالي بنسبة 0,42 بالمائة؛ مع تقدم سهم ظفار الدولية على المتراجعين بنسبة 6,67 بالمائة. وتراجع تكافل عمان بنسبة 3,77 بالمائة. وحد من ارتفاع قطاع الخدمات تقدم سهم مسقط للغازات على المتراجعين بنسبة 2,86 بالمائة. وتراجع حجم التداولات أمس إلى 10,73 ملايين سهم، مقابل 14,39 مليون سهم بالجلسة السابقة. وتراجعت قيمة التداولات إلى 2,08 مليون ريال، مقارنةً بنحو 2,57 مليون ريال جلسة الخميس الماضي.

مال وسياسة

تبحث حكومة الاحتلال الإسرائيلي عن موارية الباب لدخول السلع التركية إلى مناطق السلطة الفلسطينية، ومن ثم السماح ببيعها إلى تجار إسرائيليين، في خطوة للالتفاف على الحظر التجاري التركي مع إسرائيل التي تبدو متخبطة حتى الآن في إيجاد بدائل للسلع التركية

التفاف على الحظر التركي

مقترح إسرائيلي بالاستيراد عبر فلسطينيين... و تخبط بشأن البدائل

اسطنبول ـ **عدنان عبدالرزاق**
القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

بسبب التخبط على حكومة الاحتلال الإسرائيلي في إيجاد بدائل للسلع التركية والتخفيف من صدمة ذلك على الأسواق، حيث تتعرض لضغوط كبيرة من التجار والمستهلكين على حد سواء بشأن توفير بدائل غير مكلفة في وقت يعاني الجميع ارتفاع التكاليف والغلاء وسط استمرار الحرب على قطاع غزة منذ سبعة أشهر.

وتبحث وزارة الاقتصاد إمكانية التراجع عن القرار الذي جرى التوافق بشأنه مع وزارة الخارجية ومصلحة الضرائب في حكومة الاحتلال، والذي يقضي بتقليص أي علاقة اقتصادية بين تركيا والسلطة الفلسطينية، والذي جاء عقاباً للفلسطينيين بعد يوم من إعلان تركيا في الثاني من مايو/أيار الجاري قطع جميع العلاقات التجارية مع إسرائيل رداً على منع الاحتلال وصول إمدادات المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة.

وتنظر وزارة الاقتصاد الإسرائيلية إلى السلطة الفلسطينية الآن باعتبارها وسيلة للتعامل مع الأزمة السلعية الناشئة عن المقاطعة التركية، وفق تقرير أورده موقع صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية، أمس الأحد، موضحاً أن «الصادرات التركية إلى السلطة الفلسطينية مستمرة كالمعتاد، ومن الممكن أن تطلب (السلطة) من التجار أن يطلبوا إسرائيل البضائع التي تحتاج إليها» وأضاف أن هذا نوع من تحول السلطة إلى «طرف ثالث» يمكن من خلاله توجيه البضائع الرخيصة إلى إسرائيل على حد زعم الموقع الإسرائيلي.

يمثل المقترح تحولاً سريعاً في ردود الفعل الإسرائيلية على المقاطعة التركية، إذ أعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية في الثالث من مايو/أيار في بيان لها أنه تقرر العمل على تقليص أي علاقة اقتصادية بين تركيا والسلطة الفلسطينية وغزة، ضمن عدد من القرارات الهامة والعملية، بوصفها رداً حاداً على قرار أردوغان (الرئيس التركي رجب طيب أردوغان) الأحادي الجانب بوقف التجارة مع إسرائيل. وتشير البيانات إلى أن تركيا أكبر دولة مورّدة للسلطة الفلسطينية، بواقع 18% من إجمالي الواردات.

ولفت الموقع الإسرائيلي إلى أن وزارة الاقتصاد تنظر في مقترحات أخرى لإيجاد مصادر بديلة للواردات مع إعطاء الأفضلية للدول المستقرة والموثوقة التي تقع في حوض البحر الأبيض المتوسط وعلى مسافة معقولة من إسرائيل. وتعتبر مواد البناء من المنتجات التي قد تتأثر بالمقاطعة التركية. وفي عام 2023، بلغ إجمالي استيراد البضائع من تركيا نحو 5,2 مليارات دولار، منها نحو 2,8 مليار دولار لصناعة البناء والتشييد وحدها، حيث تعمل مصانع محدودة على إنتاج هذه المواد في إسرائيل. وتعد شركة «نيشر» المنتج الوحيد للأسمنت في إسرائيل على سبيل المثال، كما أن هناك عدداً محدوداً من مصانع الحديد والصلب ينتجون حوالي 40% فقط من احتياجات الاقتصاد المحلي. ومن المشكوك فيه أن يكون لدى هذه الشركات حافز لتوسيع قدراتها الإنتاجية الآن، من دون وعد من الحكومة بعدم إعادة الواردات من تركيا.

الإمارات والأردن ومصر ضمن البدائل

ووفقاً لقائمة مصادر الاستيراد البديلة التي أعدتها وزارة الاقتصاد، يمكن التوجّه إلى دول مثل إيطاليا ومصر والصين والأردن للحصول على الرخام. وفي ما يتعلق بالأسمنت، الذي جاء معظمه في العقد الماضي من تركيا، تقترح الوزارة الأردن ومصر واليونان مصادر استيراد بديلة. أما منتجات الحديد والصلب، فتأتي الأردن والإمارات وإيطاليا واليونان وروسيا.

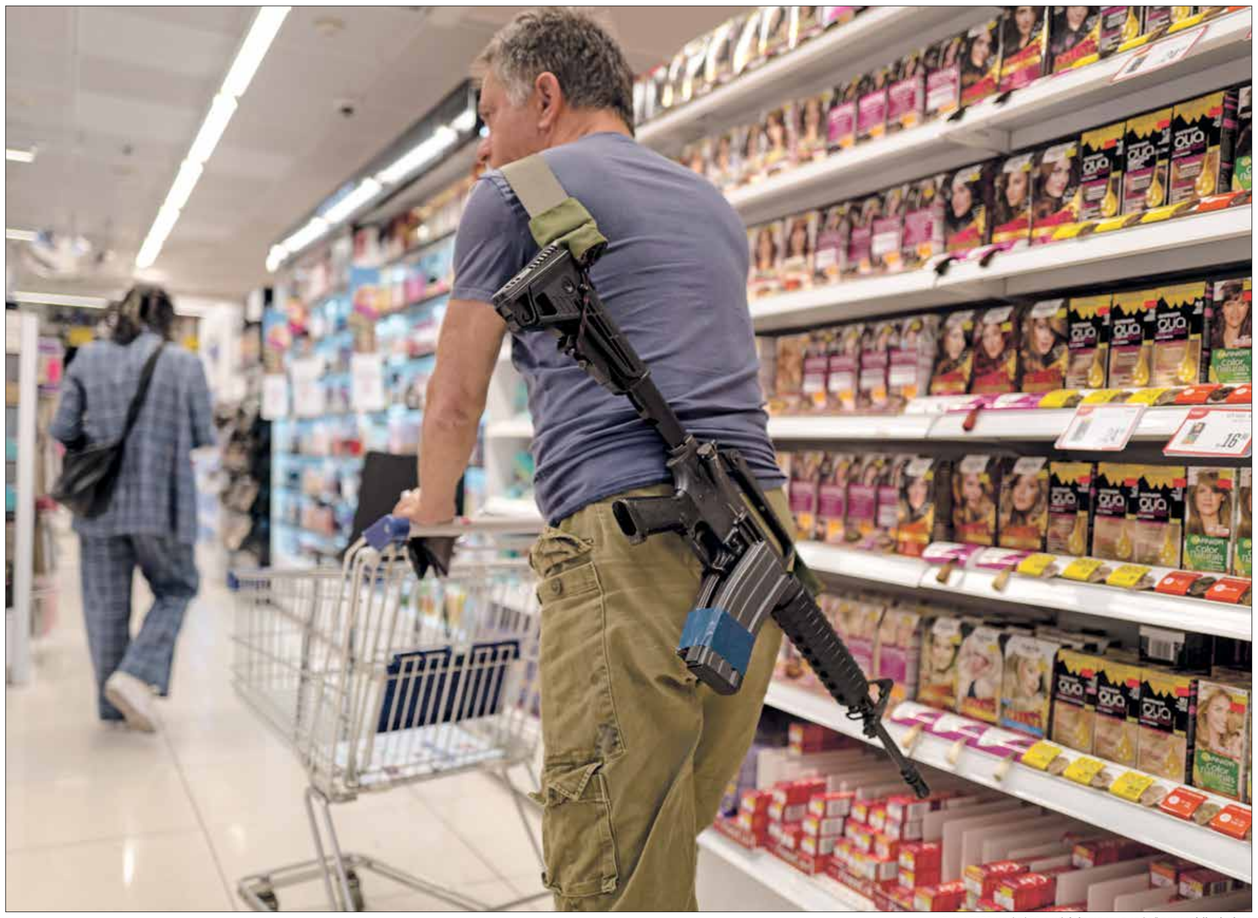
مسلح إسرائيلي يتسوق في متجر وسط تل أبيب، 26 نوفمبر 2023 (Getty)

اتساع العجز المالي

أظهرت بيانات صادرة عن المحاسب العام لوزارة المالية الإسرائيلي يالي روتنبرغ، اتساع العجز المالي في إبريل/ نيسان الماضي إلى 11,7 مليار شيكل (3,13 مليارات دولار)، متوقعاً وفق ما نقل موقع «كالكاليست» الإسرائيلي أن «يستمر العجز في الارتفاع خلال الأشهر المقبلة على الرغم من أن الإيرادات أفضل من المتوقع». ويتجاوز العجز المستوى المستهدف من الحكومة، والذي جرى تعديله بالزيادة من 2,2% إلى 6,6% في 2024 بسبب تكاليف الحرب.

كذلك تأتي الإمارات وإسبانيا وفيتنام بوصفها دولاً بديلة لتوريد النحاس. ورغم توفر البدائل فإنّ معضلة التكلفة تقلق الإسرائيليين، إذ تأتي السلع التركية بأسعار أقل كثيراً من البدائل الأخرى المطروحة، وفق ما نقلت يديعوت أحرونوت. وبصرف النظر عن الأسعار المنخفضة، فإن القرب الجغرافي لتركيا من إسرائيل يزيد أيضاً من جاذبية الاستيراد الإسرائيلي من الأتراك. فمدة الرحلة، على سبيل المثال، لسفينة تحمل بضائع من فيتنام إلى إسرائيل هي عدة أسابيع، وإذا اضطرت إلى تجاوز القارة الأفريقية بأكملها للوصول إلى الموانئ الإسرائيلية بسبب استهداف الحوثيين في اليمن السفن الإسرائيلية في البحر الأحمر، تصبح الرحلة أطول وأكثر كلفة. كما أن الاستيراد من خلال تاجر في السلطة الفلسطينية أو في دولة أخرى والذي سيطلب ويشتري البضائع التركية ثم يبيعها إلى مستورد إسرائيلي يتضمن رسوم وساطة إضافية بنسبة تتراوح بين 2% و3%، لكن وزارة الاقتصاد ترى أن مسألة التسعير قابلة للحل، وسيتوصل قطاع الأعمال إلى تفاهم مع التجار حول العالم بشأنها.

ويبدو أن المقترحات المطروحة تأتي ضمن رسائل تحاول حكومة الاحتلال طمأنة المستهلكين، الذي لا يزال يئن تحت غلاء المعيشة، وسيضطر في الأيام المقبلة إلى دفع المزيد بسبب المقاطعة التركية، وفق تقرير يديعوت أحرونوت. وبينما كان متوسط سعر طن الأسمنت المستورد يبلغ حوالي 400 شيكل في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، أعلنت إحدى الشركات المستوردة في الأيام الأخيرة، وهي «Akma Trading»، أنها ستبدأ في استيراد الأسمنت من إسبانيا بنحو 750 شيكلاً (201 دولاراً). وفي الأسبوعين الماضيين، أبلغت المزيد من الشركات وغالبيتها في قطاع مواد البناء، عملاءها عن زيادات في الأسعار تصل إلى 9% بعد المقاطعة التركية فقط.

> إسرائيل استوردت بضائع تركية بقيمة 5,2 مليارات دولار في 2023

تصريحات إسرائيلية حول تخفيف القيود ونفي تركي

ويشير واقع السوق إلى الصدمة الناجمة عن المقاطعة التركية فضلاً عن التخبط الحكومي الذي بدا واضحاً في التصريحات الصادرة خلال الأيام الأخيرة. والأسبوع الماضي، قال وزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس في تصريحات صحافية إن تركيا ألغت معظم القيود التجارية على عدد من السلع، لكن وزير التجارة التركي عمر بولاط نفى ذلك، يوم الجمعة الماضي، قائلاً وفق ما نقلت وكالة الأناضول إن «التصريح الإسرائيلي من نسج الخيال ولا علاقة له بالواقع، ويتنافى مع جدية الحنكة السياسية»، مؤكداً أن موقف تركيا واضح بهذا الخصوص.

كما أكد مصدر مسؤول في حزب «العدالة والتنمية» الحاكم في تركيا في تصريح لـ«العربي الجديد» أن «بلاده لم تتنازل ولن تتنازل عن العقوبات، وهي مستمرة حتى وقف إسرائيل العدوان على غزة»، مشيراً إلى أن جميع الموانئ التركية مغلقة في وجه جميع السفن الإسرائيلية، حيث لا يوجد أيضاً استيراد من إسرائيل. وقال إنه لا تصدير للمنتجات التركية، مباشرة أو عبر وسطاء وأراض أخرى إلى إسرائيل، إلا بعد تنفيذ الشروط التركية بإدخال المساعدات إلى سكان غزة ووقف إطلاق النار. ولفت إلى أن تركيا تشترط خلال منح شهادة المنشأ للمنتجات التركية الا تذهب البضائع لإسرائيل، ولو عبر دولة ثالثة.

وجاء تصعيد تركيا بقطع العلاقات التجارية، بعد قرارات تقييد الصادرات ضمن عقوبات المرحلة الأولى في التاسع من إبريل/نيسان الماضي، وقت قيدت تصدير حديد الإنشاءات، والفولاذ المسطح والرخام والسيراميك. إضافة إلى جميع منتجات الصلب الطويلة والمسطحة، والأنابيب الفولاذية ومقاطع الألمنيوم وأسلاكها. لكن عقوبات المرحلة الأولى لم ترق إلى مطالب الشارع التركي، كما يقول المحلل التركي، باكير أتاجان، ما دفع أنقرة برأيه، إلى قطع كامل العلاقات الاقتصادية واشتراط عودتها بوقف إطلاق النار في غزة وتمرير المساعدات الإنسانية إلى الفلسطينيين من دون تعقيد.

وراء صحيفة «يني شفق» التركية في تقرير يوم السبت، أن المقاطعة التركية تشجع الدول الأخرى الداعمة لفلسطين على حذو النهج نفسه. يذكر أن قيمة التجارة التركية مع إسرائيل، بلغت العام الماضي بحسب معهد الإحصاء التركي الحكومي، نحو 6,8 مليارات دولار، منها 76% صادرات تركية، لكن الصادرات التركية إلى إسرائيل تراجعت، بحسب المصدر نفسه بنسبة 28% على أساس سنوي خلال الأشهر الخمسة الأولى من الحرب على غزة إلى 1,9 مليار دولار.

قفزة في سيارات الطاقة الجديدة بالصين

بكين ـ **العربي الجديد**

أظهرت بيانات صادرة عن الجمعية الصينية لمصنّعي السيارات، ارتفاعاً كبيراً في إنتاج ومبيعات مركبات الطاقة الجديدة، في ثاني أكبر اقتصاد في العالم خلال إبريل/نيسان الماضي. وأشارت البيانات التي أوردتها وكالة شينخوا الصينية، أمس الأحد، إلى تسجيل إنتاج 870 ألف وحدة، بزيادة بلغت نسبتها 35,9% عن الفترة نفسها من العام الماضي، فيما وصلت مبيعاتها إلى 850 ألف وحدة، بزيادة 33,5% على أساس سنوي.

ودفع النمو المسجل حصة السوق من مركبات الطاقة الجديدة بشكل ملحوظ إلى 36% خلال الشهر الماضي.

وبلغ إنتاج الصين ومبيعاتها من مركبات الطاقة الجديدة، خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري، 2,985 مليون و2,94 مليون وحدة على التوالي. ويمثل ذلك نمواً سنوياً بنسبتي 30,3% و32,3% على التوالي، بينما ارتفعت حصة السوق من مركبات الطاقة الجديدة إلى 32,4%.

وبحسب البيانات، سجّل كل من إنتاج ومبيعات السيارات في الصين، خلال العام الماضي، رقماً قياسياً ليصل إلى 30 مليون وحدة لكل منهما، بينما تجاوز إنتاج ومبيعات مركبات الطاقة الجديدة خلال الفترة المذكورة 9,58 ملايين و9,49 ملايين وحدة على التوالي، لتعتلي الصدارة العالمية للعام التاسع على التوالي.

مصنع سيارات كهربائية في مدينة تشونغتشينغ الصينية، 3 فبراير 2023 (Getty)

مبيعات قياسية للمنازل الفاخرة في الهند

نيودلهي ـ **العربي الجديد**

ضاعفت مبيعات المنازل الفاخرة في الهند حصتها في السوق لأكثر من مرات خلال السنوات الخمسة الماضية، وفق تقرير صادر عن شركة «أناروك غروب» الاستشارية العقارية. واستحوذت المنازل التي يتجاوز سعرها 15 مليون روبية (179,6 ألف دولار)، على نحو خُمس الوحدات السكنية المبيعة في أكبر سبع مدن هندية خلال الربع الأول من العام الجاري، وفق التقرير الذي أوردته وكالة بلومبيرغ الأميركية. ويعد ذلك ارتفاعاً 7% عن الفترة نفسها من 2019. تأتي طفرة سوق العقارات في الهند وسط نمو اقتصادي قوي.

وانخفضت حصة الوحدات السكنية ذات الأسعار المعقولة من المبيعات إلى 18% من 37% في الفترة نفسها قبل عام، في حين ظل قطاع الإسكان المتوسط والمتميز، أي المنازل التي تتراوح أسعارها بين 4 ملايين إلى 15 مليون روبية، هو القطاع المهيمن بحصة 59% تقريباً. وقال أنوج بوري، رئيس مجلس إدارة شركة «أناروك»، في التقرير إن «شريحة الإسكان الفاخر مدفوعة بالشهية المتزايدة لمنازل أكبر شيدها مطورون معروفون في مواقع متميزة». ويظهر المعروض الجديد من المنازل التحول في اتجاه الشراء، إذ تمثل المنازل الفاخرة الآن 25% من الوحدات الجديدة، ارتفاعاً من 11% في 2019، في حين انخفض المعروض من المساكن ذات الأسعار المعقولة إلى 18%، من 40% في الفترة نفسها.

مشروع مبنى سكني فاخر في مومباي، 31 يوليو 2015 (Getty)

دعم كوري للرقائق بـ7 مليارات دولار

سيول ـ **العربي الجديد**

أعلنت وزارة الاقتصاد والمالية في كوريا الجنوبية، أمس الأحد، تخصيص حزمة مساعدات بأكثر من سبعة مليارات دولار، لدعم صناعة الرقائق الإلكترونية، في إطار خطة لتعزيز قطاع أشباه الموصلات. وتأتي هذه المبادرة بعد كشف سيول في يناير/ كانون الثاني الماضي عن خطة لإنشاء مجمع ضخم لأشباه الموصلات بحلول عام 2047 باستثمارات تصل إلى 622 تريليون وون (472 مليار دولار)، بالتعاون مع شركتي «سامسونغ للإلكترونيات» و«إس كيه هاينكس» الكوريتين. وقال وزير الاقتصاد والمالية تشوي سانغ-موك، في بيان للوزارة إن الحكومة «تعدّ حزمة مساعدات تزيد قيمتها عن 10 تريليونات وون (7,2 مليارات دولار) لدعم منتجات تصنيع أشباه الموصلات ومواد الرقائق والتصنيع في كلّ مجالات صناعة الرقائق». وأضاف أن الحزمة يمكن تشكيلها من خلال «صندوق جديد تموّله مؤسسات مالية خاصة وعامة». ويحاول رابع أكبر اقتصاد في آسيا أن يستثمر بكثافة في ستة قطاعات أساسية في التكنولوجيا، بينها صناعات الرقائق والبطاريات، وهي مجالات أصبحت الشركات الكورية الجنوبية العملاقة متمرّسة فيها. وكوريا الجنوبية هي مقر شركتي «سامسونغ» و«إس كيه هينكس» الرائدتين في إنتاج رقائق الذاكرة. وتعدّ أشباه الموصلات أبرز صادرات كوريا الجنوبية، وبلغت قيمتها في مارس/ آذار الماضي 11,7 مليار دولار، وهو أعلى مستوى لها منذ عامين ونصف عام. وشكّل هذا المبلغ نحو 20% من إجمالي الصادرات الكورية الجنوبية، وفق أرقام نشرتها وزارة التجارة. وفي مايو/أيار 2022، كشفت «سامسونغ» عن خطة استثمارية ضخمة بقيمة 450 تريليون وون (346 مليار دولار) للسنوات الخمس المقبلة، تهدف لجعلها رائدة في قطاعات عدة من أشباه الموصلات إلى المنتجات الحيوية. وتعمل كوريا الجنوبية والبابان، إضافة الى الولايات المتحدة ودول أوروبية، على تعزيز إنتاج الرقائق محلياً، في ظل المخاوف الجيوسياسية المحيطة بتايوان، أبرز منتجيها في العالم، والتنافس بين واشنطن وبكين على هذه الصناعة الحيوية.

شعار سامسونغ في معرض تكنولوجيا المعلومات الدولي، سيول، 18 إبريل 2024 (فرانس برس)

وبالإضافة إلى تخصيص عشرات المليارات من الدولارات لدعم الصناعة في الاقتصاد الأكبر في العالم، فرضت الحكومة الأميركية قيوداً على بيع معدات تصنيع الرقائق المتطورة إلى الصين، بهدف إبطاء تقدمها في هذا السباق المحموم. وفي فبراير/ شباط الماضي، أعلنت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، عن ضخ استثمارات بقيمة 5 مليارات دولار، تهدف إلى دعم البحث والتطوير في رقائق الكمبيوتر المتقدمة. ومن المتوقع أن ينمو سوق أشباه الموصلات العالمي بنسبة 13,1% هذا العام، ليصل إلى مستوى قياسي قدره 588,36 مليار دولار، بعد تراجعه في عام 2023، وذلك بفضل الطلب المتزايد على الرقائق المستخدمة في الذكاء الاصطناعي، وفقاً لتوقعات «WSTS»، وهي منظمة شكّلتها كبريات شركات تصنيع الرقائق العالمية.

رؤية

من يقف وراء قفزات أسعار الذهب؟

مناف قومان

لا يزال قطاع غزة، على صغر مساحته، يُلقي بظلاله على الأسواق العالمية بأسرها. فتلك الصواريخ الصغيرة التي تُطلَق على الكيان المحتل تؤثّر بشاشات الأسعار في لندن ونيويورك وطوكيو وسيدني، ولا يزال الوسطاء الماليون والبنوك الاستثمارية يتسمّرون أمام شاشات التلفاز لمراقبة الأوضاع في غزة وبناء الخطط المستقبلية وفقاً لما قد يجري.

منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 ارتفع سعر أونصة الذهب بنسبة 30% من 1856 إلى 2430 دولاراً، ولا يزال السعر يحوم حول 2350 دولاراً، وهو ما يشير إلى تحولات جوهرية في السوق لا بد من الوقوف عليها. وهنا سأحاول تحليل العوامل الأساسية التي أدت إلى تحليق سعر الذهب، والنظر في توقعات البنوك الاستثمارية على المدى المنظور.

بدايةً، يصبح الذهب ملاذاً آمناً تقليدياً يجد رواجاً متزايداً في أوقات الأزمات والحروب. وعليه، تسهم الاضطرابات في الشرق الأوسط، على اعتبارها منطقة ساخنة بفضل تحكّمها بالعديد من الثروات وطرق التجارة العالمية، والتوترات بين الدول، وعدم الاستقرار الاقتصادي، تسهم كلها في زيادة الطلب على المعدن الأصفر، وتُبقي حالة التوجس والقلق لدى المستثمرين والأسواق العامل الأبرز لدفعهم نحو التحوّط بالذهب وسيلةً لتأمين أصولهم المالية. تابع المستثمرون آخر التطورات في غزة، مترقّبين ردّ إسرائيل على مقترح وقف إطلاق النار الذي قبلته حركة حماس لإنهاء الحرب، ومع رفض الاحتلال للمقترح، وبدء العملية العسكرية في رفح، وسيطرة إسرائيل على المعبر قبالة الحدود المصرية، زادت حالة عدم اليقين والغموض في الأسواق، فارتفعت أسعار الذهب فوق 2300 دولار، وتزامنت هذه الأخبار مع إشارات متباينة من البنك الاحتياطي الفيدرالي إلى أنّ الاقتصاد الأميركي يتجه نحو «هبوط ناعم»، وإمكانية البدء بخفض أسعار الفائدة خلال وقت لاحق من العام الحالي. وعادة ما تترك أسعار الفائدة المرتفعة آثاراً سلبية على أسعار الذهب، على اعتبار أن المعدن الأصفر لا يدرّ فائدة مقارنة بورقة الدولار، حيث تميل أسعار الفائدة المنخفضة بشكل عام إلى تعزيز جاذبية الذهب لأنه لا يقدّم عوائد.

وكان رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي، جيروم باول، في آخر تصريحاته، قد أشار إلى أنّ من غير المرجّح أن تكون الخطوة المقبلة رفع معدلات الفائدة. ولفت رئيس البنك الفيدرالي في نيويورك، جون وليامز، إلى أنه في مرحلة ما غير محددة سيخفض الفيدرالي الأميركي سعر الفائدة، والاقتصاد يتحرك بشكل عام نحو توازن أفضل. وكتب بنك غولدمان ساكس الاستثماري في مذكرة: «ما زلنا نتوقع خفضين لأسعار الفائدة هذا العام، في يوليو/ تموز ونوفمبر/ تشرين الثاني».

ويتوقع المتداولون بنسبة 64% خفض سعر الفائدة على الدولار في شهر سبتمبر/ أيلول القادم، وتشير أفضل التوقعات إلى خفض واحد لمعدلات الفائدة حتى نهاية عام 2024. ومع ذلك، ليس هناك شيء مضمون في الأسواق، فإذا حدث ارتفاع حاد في التضخم، أو صدرت بيانات تشير إلى ارتفاع في معدل التضخم خلال الأسابيع المقبلة، فإن ذلك سيُحبط أي فكرة للفيدرالي الأميركي حيال قدرته على خفض أسعار الفائدة.

السؤال هنا: من يقف وراء تحريك سعر الذهب للأعلى خلال الشهور الماضية؟ هل هي سلبية الدولار وانخفاض معدلات الفائدة المتوقعة، أم المستثمرون الغربيون والصناديق السيادية والخوارزميات الرياضية، أم البنوك المركزية حول العالم؟

لا أحد يعرف الإجابة الدقيقة، ولكن أعتقد أن الإجابة تكمن في كل ما ذُكر أعلاه. فارتفاع أسعار الذهب يعكس توقعات البنوك المركزية والاستثمارية لعام 2024 وما بعده حول تماسك أسعار الذهب فوق 2000 دولار، حيث تؤدي التقارير الصادرة عن البنوك الاستثمارية دوراً كبيراً في تشكيل توقعات السوق. هذه التقارير، التي غالباً ما تحلل الأوضاع الاقتصادية العالمية وتأثيراتها في الذهب، تشير في معظمها إلى توقع استمرار الصعود في أسعار المعدن الأصفر. فقد ارتفع الطلب العالمي على الذهب بنحو 3% في الربع الأول من 2024، مسجّلاً أقوى طلب في أيّ ربع أول منذ عام 2016، بدعم نشاط التعاملات خارج البورصة، ورفعت البنوك المركزية حول العالم حيازتها للذهب في شهر يناير/ كانون الثاني 2024 بنحو 39 طناً، وحلّ البنك المركزي التركي في المرتبة الأولى بين أكثر المشترين. ووفقاً للبيانات الصادرة نهاية شهر إبريل/ نيسان عن مجلس الذهب العالمي، بلغ إجمالي الطلب العالمي على الذهب مستويات 1238 طناً في الربع الأول من العام الحالي. وأضافت البنوك المركزية حول العالم التي أقبلت على شراء الذهب في العامين 2022 و2023 نحو 290 طناً إلى احتياطاتها، بزيادة 1% على أساس سنوي، وبزيادة 69% على المتوسط الفصلي لخمس سنوات. وارتفع الاستثمار في السبائك والعملات الذهبية، بنحو 3% إلى 312 طناً في الربع الأول بدعم من ارتفاع الطلب على سبائك الذهب الصغيرة في آسيا. وفي الصين، قفز الطلب على السبائك والعملات الذهبية 68% إلى 110 أطنان، وهو الأقوى في أكثر من سبعة أعوام.

وتوقع Bank of America أن تصل أسعار الذهب إلى 2400 دولار للأونصة بنهاية 2024، بينما توقع بنك UBS أن تصل الأسعار إلى 2200 دولار، أما بنك Citi bank، فتوقع أن يصل إلى 3000 دولار، وتوقع goldman sachs أن تصل إلى نحو 2700 دولار في نهاية العام الحالي.

إذن، أمران يحددان اتجاه سعر الذهب خلال الشهور القادمة؛ الأول مرتبط بالسيناريوهات الاقتصادية المرتبطة بوضع الركود والتضخم، مثل سيناريو الهبوط الناعم الذي يشير إلى استقرار الأسواق وعدم وجود صدمات اقتصادية كبيرة وسيطرة البنوك المركزية على معدلات التضخم. وفق هذا السيناريو، من المتوقع أن تظل أسعار الذهب مستقرة نسبياً. والثاني الاحداث في غزة والاضطرابات الجيوسياسية في المنطقة. قد تظن أن أسعار الذهب الحالية مرتفعة، ولكنك ستُفاجأ عندما تعلم أن القيمة المعدلة للذهب حسب التضخم، تعادل أكثر من 3000 دولار اليوم، وهذا السعر لم تبلغه الأسواق بعد مقارنةً بأعلى سعر تاريخي سُجل في عام 1980، الذي كان 850 دولاراً مع أخذ التضخم بالاعتبار. هذا يعني أن الذهب، رغم ارتفاعاته الحالية، لا يزال لديه مجال لتحقيق قمم سعرية جديدة. فكن مستعداً لهذه السيناريوهات.